الأمم المتحدة

A/57/6 (Prog. 18)

الجمعية العامة

Distr.: General
19 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

١ - تحكم الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم إعداد الخطة المتوسطة الأجل وشكلها ومحتواها وتنقيحاتها (انظر الوثيقة ST/SGB/2000/8).

٢ - وينص البند ٤-١٣، في جملة أمور، على أن تنقح الخطة المتوسطة الأجل، حسب الحاجة، كل سنتين لكي تشتمل على التغييرات المطلوبة في البرامج، وعلى أن تكون التنقيحات المقترحة تفصيلية حسب الاقتضاء لكي تشتمل على الآثار المترتبة في البرنامج على القرارات والمقررات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية والمؤتمرات الدولية منذ اعتماد الخطة.

٣ - والتنقيحات المقترحة في المرفق للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ تنطوي على إدخال تعديلات جوهرية على البرنامج ١٨.

٤ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، طلب من الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تحيط الدول الأعضاء فيها علما بإجراءات متابعة التوصية التي اتخذتها الدورة الحادية والعشرون للجنة في أيار/مايو ٢٠٠١، والتي نصت على أن تنصب أنشطة أمانة اللجنة على عدد محدود من الأولويات، وأن تكون هذه الأنشطة محددة وفقا لذلك، وأن ينصب التركيز على التكامل الإقليمي العربي، ودراسة الآليات التي من شأنها تفعيل هذا التكامل؛ وعلى استعراض الهيكل التنظيمي الحالي للأمانة لكي يخدم التكامل العربي على أفضل وجه. وقد أدت هذه التوصية، مقرونة بالحاجة إلى مراعاة المبادئ التوجيهية التي تضمنها إعلان الأمم المتحدة للألفية، فضلا عن ضرورة الاستجابة على نحو

170502 170502 02-34635 (A)
0234635

أفضل للتطورات التي عجّلت بها العولمة من تحولات اقتصادية كبيرة وقفزات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أدى كل ذلك إلى إعادة التشكيل البرنامجي للأمانة وإلى عملية إعادة تشكيل تنظيمية تمشيا مع التغييرات البرنامجية التي جرى تنفيذها.

٥ - وناقشت الدورة وأيدت التنقيحات على البرنامج ١٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (قرار اللجنة ٢٣٨ (دإ-٤) بشأن الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وتنقيح برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢). واسترشادا بالتوصية التي اتخذتها اللجنة في دورتها الحادية والعشرين، أدخلت التغييرات الرئيسية التالية:

(أ) جرى الربط بين القضايا المتصلة بالزراعة والصناعة وتلك المتصلة بالبيئة والطاقة والموارد الطبيعية بالنظر إلى الطابع المشترك للمسائل التي يتعين معالجتها، ومن ثمَّ إدماج قطاع إدارة المياه والطاقة وقطاع الإنتاج؛

(ب) أعيد تركيز المهام المتصلة بالقضايا الاجتماعية على نحو يعزز النهوض بسياسات التكامل الاجتماعي لمنطقة اللجنة؛

(ج) أعيد تركيز مهام البرنامج الفرعي الذي يعالج القضايا الاقتصادية وكذلك مهام الشعبة ذات الصلة من أجل تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تزويدها بالتقييمات الكمية للاتجاهات الاقتصادية والمالية؛

(د) لمَّا كانت العولمة هي القوة الدافعة التي تشكل التنمية على جميع المستويات، فقد أُخذت هذه الحقيقة في الاعتبار من خلال إنشاء شعبة تُعنى بالقضايا والتحديات التي تفرضها العولمة، وهي التدفقات العابرة للحدود للسلع، والأشخاص، ورؤوس الأموال، والخدمات. وسيؤدي هذا بدوره إلى تعزيز عملية التكامل الإقليمي، والتي يجري تناولها داخل الشعبة نفسها؛

(هـ) استلزمت التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إنشاء برنامج فرعي جديد وشعبة ذات صلة بالموضوع لتناول القضايا المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بغرض المساعدة على سد الفجوة التي نشأت عن التقدم السريع في هذا الميدان، وذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء على زيادة قدراتها في هذا المجال؛

(و) جرى تعزيز الأنشطة الإحصائية عن طريق توحيد عنصريها التقني والفني، وتكليف إحدى الوحدات بالإشراف على الأنشطة الإحصائية وتنسيقها، وهي أنشطة شاملة لكل الشُعب.

٦ - والهيكل الجديد للبرامج الفرعية في البرنامج ١٨ هو كالتالي:

البرنامج الفرعي ١ - تكامل السياسات من أجل إدارة الموارد الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة؛

البرنامج الفرعي ٢ - تكامل السياسات الاجتماعية؛

البرنامج الفرعي ٣ - التحليل والتنبؤ في الميدان الاقتصادي لأغراض التنمية الإقليمية؛

البرنامج الفرعي ٤ - التكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة؛

البرنامج الفرعي ٥ - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق التكامل الإقليمي؛

البرنامج الفرعي ٦ - إعداد الإحصاءات المقارنة من أجل تحسين التخطيط واتخاذ القرارات.

٧ - وقد اعتمدت الجمعية العامة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ في قرارها ٥٥/٢٣٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وصدرت بوصفها الوثيقة A/55/6/Rev.1. وترد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الوثائق A/56/6 و Corr.1 و Add.1 و 2 (مقدمة، الأبواب ١-٣٣ وأبواب الإيرادات ١-٣). وقامت الجمعية العامة بتنقيحها والموافقة عليها في قراريها ٥٦/٢٥٣ و ٥٦/٢٥٤ المؤرخين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٨ - وفي حين يظهر النص الجديد المقترح إدخاله في الخطة المتوسطة الأجل بحروف داكنة، فإن الأمر ليس كذلك مع البرنامج ١٨ إذ أن كامل السرد البرنامجي جديد. بيد أنه في التنقيحات المقترحة على الباب فيما يتعلق بالولايات التشريعية التي تلي السرد، فإن النص الجديد المراد إدخاله يظهر بحروف داكنة ويظهر النص المراد حذفه مشطوبا.

المرفق

التنقيحات المقترحة للبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

التوجه العام

١٨-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة والمنصفة والمستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتي من شأنها في نهاية المطاف أن تساعد بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أن تدير بشكل فعال البيئة العالمية الاقتصادية السريعة التغير، وأن تحسِّن من نوعية الحياة لشعوبها. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل البرنامج على تنشيط التعاون والتكامل الإقليميين عن طريق تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في صياغة البرامج والآليات والحلول الإقليمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بما يساعدها على تحقيق التآزر واتخاذ مواقف مشتركة، ومن ثم تيسير التكامل الإقليمي من ناحية والاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، مع مراعاة الشواغل الوطنية والإقليمية والعالمية.

١٨-٢ ويقوم الإسهام النهائي للجنة على مساعدة البلدان الأعضاء في تهيئة بيئة مواتية تكون حافزا على تحقيق التنمية المستدامة القائمة على عناصرها الثلاثة المترابطة والتي يعزز بعضها بعضا، وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

١٨-٣ ويرد توجه البرنامج في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي حدد، في قراره ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وعدّل، في قراره ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، هذه الاختصاصات لإبراز البُعد الاجتماعي لمهام اللجنة، وقد تغير آنذاك اسم اللجنة ليصبح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لكي يعكس هذا التغيير. وثمة توجه آخر للبرنامج مستمد من قرارات اللجنة، ولا سيما القرار ٢٢٠ (د-٢٠) بشأن اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة إعلان بيروت المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة. فقد عرض إعلان بيروت رؤية لدور اللجنة ومهامها في القرن الحادي والعشرين تهدف إلى تعزيز دور اللجنة على الصعيد الإقليمي، تمشيا مع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط أداء الأمم المتحدة وهي على أعتاب الألفية الثالثة. ويسترشد توجه البرنامج أيضا بالتوصية التي اتخذتها اللجنة في دورتها الحادية والعشرين، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠١، بأن تنصب أنشطة أمانة اللجنة على عدد محدود من الأولويات، وأن تحدد تلك الأنشطة وفقا لذلك. وجرت التوصية أيضا بأن ينصب التركيز على التكامل الإقليمي العربي ودراسة الآليات التي من شأنها تفعيل هذا التكامل، وعلى استعراض الهيكل التنظيمي الحالي للأمانة لكي يخدم التكامل العربي على أحسن صورة.

١٨-٤ وتتولى اللجنة المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج. وتتمحور الاستراتيجية الشاملة للجنة حول ستة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة. وتحقيقا للغاية التي تتوخاها اللجنة، فإنها ستركز على زيادة إدماج العناصر الإنسانية والاجتماعية في التخطيط الإنمائي، مع التركيز على بناء القدرة المؤسسية والقدرة في مجال الإدارة الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج، وزيادة استخدام الموارد البشرية المتاحة، وصياغة وتعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية، ودعم المجتمع المدني والحكم السليم.

١٨-٥ وتتجسد العناصر الرئيسية للاستراتيجية التي ستتبعها اللجنة فيما يلي:

(أ) مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة المتطلبات المتعددة الأبعاد للعولمة من خلال تعزيز القدرة التنافسية القائمة على الكفاءة الاقتصادية واقتناء المهارات التكنولوجية اللازمة؛

(ب) العمل كقاعدة للتواصل وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان الأعضاء، وبين جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية، ولا سيما مؤسسات المجتمع المدني، دعما لشفافية الحكم، وبين وكالات الأمم المتحدة المنوطة بولاية إقليمية؛

(ج) الدعوة إلى نهج متعدد القطاعات في معالجة القضايا ذات الاهتمام البرنامجي المشترك، وبخاصة الحد من الفقر، وإدماج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية، وأقل الفئات تمتعا بالمزايا، واقتناء تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وشفافية الحكم، والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة الشعبية، والقضايا المتصلة بالبيئة؛

(د) إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن إدماج الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للتنمية في سياساتها عن طريق التركيز على بناء القدرات فيما يتعلق بالموارد البشرية؛ واقتراح الآليات التي يمكن من خلالها تحديد المواصفات والمؤهلات المطلوب توافرها للموارد البشرية بما يمكِّن البلدان الأعضاء من أن تصبح قوة دافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتوفير التدريب الملائم والمساعدة التقنية في الميادين ذات الصلة؛

(هـ) تقديم المساعدة في إنتاج و/أو توليد البيانات والمؤشرات الإقليمية المتوائمة والمكيفة والموثوق بها والتي تتوافق مع المعايير الإحصائية الدولية المعترف بها، كأداة للتحليل السليم وصوغ السياسات الصائبة؛ والمساعدة في جمع البيانات وفي البحث والتحليل، وفي رصد الاتجاهات؛

(و) تقديم الدعم المتواصل إلى البلد العضو الأقل نموا (اليمن) وبلدان أخرى ذات احتياجات خاصة، ولا سيما من حيث تعزيز التنمية والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع في البلدان الأعضاء في اللجنة التي شهدت حروبا ونزاعات أهلية.

١٨-٦ ووفاء من اللجنة بولاياتها، فقد أبقت، وستواصل الإبقاء، على ترتيبات التعاون مع البلدان الأعضاء ومع حشد من المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، وأبرزها جامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، واللجان الإقليمية الأخرى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسات بريتون وودز.

البرنامج الفرعي ١

السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية لأغراض التنمية المستدامة

الهدف

١٨-٧ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في تحقيق أثر إيجابي على التكامل والتعاون الإقليميين بين البلدان الأعضاء في المنظمة يقوم على الأخذ بنهج متضافر إزاء تكامل الإدارة المستدامة لقطاع المياه والطاقة وقطاع الإنتاج.

الاستراتيجية

١٨-٨ تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي داخل اللجنة بشعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. ومما يميِّز منطقة اللجنة جنوحها إلى التصحر فضلا عن شحة الموارد المائية

وتوزيعها غير المتكافئ، مع وجود قدر كبير من احتياطيات الطاقة الأحفورية والمتجددة، وإن كانت موزعة بصورة غير متكافئة. والمنطقة معروفة أيضا بانخفاض إنتاجيتها وضعف القدرة التنافسية لقطاع الإنتاج، الأمر الذي يعزى، على الأقل جزئيا، إلى عدم الاستخدام الكفؤ للمياه والطاقة، لا سيما في مجالي الزراعة والصناعة. وبناء على ذلك، ستستهدف الأنشطة أربعة عناصر مترابطة، هي: (أ) الإدارة المتكاملة والمستدامة لموارد المياه والطاقة؛ (ب) السياسات البيئية السليمة؛ (ج) تحقيق التنمية المستدامة من خلال القدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج والمواءمة بينها؛ (د) اتباع سياسات واتخاذ تدابير لإدماج البعد الاجتماعي في عملية التنمية المستدامة.

١٨-٩ وسيجري تشكيل وتعزيز آليات التعاون الإقليمي في هذه المجالات. كما ستُبذل الجهود لزيادة وعي صانعي القرار والمستخدمين فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة المتعلقة بالمياه والطاقة. وستجري مساعدة البلدان في التصدي لآثار سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة التشكيل الاقتصادي والخصخصة في هذه القطاعات.

١٨-١٠ وسيجري التركيز بوجه خاص على تحديد الحلول الملائمة للمشاكل التي ينطوي عليها الأمر، وعلى الدعوة إلى ترشيد استخدام موارد المياه والطاقة. وسيشجع البرنامج الفرعي على تكامل سياسات الإدارة المستدامة والتدابير المتعلقة بالسياسات فيما يتعلق بموارد المياه والطاقة المتاحة والمحتملة من خلال توفير البرامج والمواد التدريبية بشأن بناء القدرات المؤسسية والبشرية في إدارة هذه الموارد، بما يفضي إلى زيادة كفاءة استخدامها، لا سيما في مجالي الزراعة والصناعة. وسيؤدي ذلك أيضا إلى مواصلة استكمال قاعدة بيانات موارد المياه والطاقة، وفي نهاية المطاف إلى نظام معلومات جغرافي لهذه الموارد.

١٨-١١ وسيولى اهتمام خاص لتشكيل وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والجوانب القانونية والتقنية لهذا التعاون في إدارة الموارد المائية وشبكات الطاقة المشتركة.

١٨-١٢ وستقدم المشورة إلى البلدان الأعضاء بشأن سبل ووسائل إدماج الحق في التنمية في عملية إدارة موارد المياه والطاقة وحماية البيئة. وستُدعم بوجه خاص الجهود التي يبذلها صانعو القرار لإدماج النواحي الاجتماعية لإدارة الموارد المائية والطاقة والبيئة في سياساتهم وخططهم. وستحدد السبل والوسائل التي تؤدي إلى زيادة حصول الفقراء، ولا سيما الفقيرات، على الطاقة والمياه بسعر رخيص، وبشكل خاص المياه النقية، كما سيجري السعي إلى إيجاد خيارات تيسر إيجاد الوظائف الجديدة وتوليد الدخل، ولا سيما للفقيرات.

١٨-١٣ وستيسر الأنشطة المضطلع بها إنشاء وتنسيق آليات للرصد والإبلاغ بشأن القضايا البيئية، ووضع وتنمية مؤشرات للتنمية المستدامة على نطاق المنطقة، وتعزيز تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لإدماج الاعتبارات البيئية في سياساتها الإنمائية، وتيسير وضع المواقف والمقترحات الإقليمية والتي سيتم الإبلاغ عنها في جدول الأعمال العالمي لمؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

١٨-١٤ وسيقدم الدعم إلى البلدان الأعضاء للقيام، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بإعداد وتنفيذ أدوات لتنسيق السياسات القطاعية في مجالي الزراعة والصناعة، بما في ذلك مواءمة القواعد وتطبيق نظم التصديق والاعتماد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٨-١٥ وسيولى اهتمام خاص لتنمية المشاريع، وإقامة الشبكات والمجموعات، ووضع النظم الابتكارية في مجالي

الإدارة والتكنولوجيا، وتحسين الروابط بين التكنولوجيا والتنمية القطاعية، لغرض تسخير الجهود التي تبذلها فرادى البلدان الأعضاء لتحسين قدراتها التنافسية وتحويل الابتكارات إلى وسيلة فعالة للتنمية. وستبذل الجهود لمساعدة البلدان الأعضاء على سد الفجوات في التسلسل الرأسي للصناعات ذات التقنيات العالية القائمة على المعرفة، و/أو إدخال هذه الصناعات عن طريق تعزيز تنمية قطاعي الإنتاج والخدمات لغرض بلوغ الحد الأقصى من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والاستدامة لاقتصادات البلدان الأعضاء والمنطقة. وستحدد التدابير اللازمة لتيسير بناء القدرات من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية والتوافق البيئي لنواتج الخدمات والنواتج الصناعية والزراعية.

الإنجازات المتوقعة

١٨-١٦ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على إعداد سياسات متكاملة من أجل الإدارة الكفؤة والمستدامة لموارد المياه والطاقة؛ (ب) زيادة التعاون الإقليمي في إدارة موارد المياه السطحية والجوفية وشبكات الطاقة؛ (ج) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على إعداد وتنفيذ السياسات وتدابير السياسات من أجل التنمية المستدامة؛ (د) زيادة استخدام البلدان الأعضاء لأدوات وتقنيات تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاعات الإنتاج.

مؤشرات الإنجاز

١٨-١٧ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تراعي السلامة البيئية في إعداد السياسات والتدابير المتعلقة بالسياسات والتكنولوجيات من أجل إدارة موارد المياه والطاقة؛ (ب) عدد البلدان التي تنضم إلى تنفيذ الإطار الإقليمي الذي جرى إعداده من أجل التعاون في إدارة موارد المياه المشتركة السطحية والجوفية وشبكات الطاقة المشتركة؛ (ج) عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ سياسات وتدابير للإدارة البيئية وضمانات لحماية البيئة والحد من التلوث؛ (د) عدد البلدان التي تعتمد مبادرات ابتكارية في مجال التكنولوجيا والإدارة لتحسين القدرة التنافسية وزيادة استدامة وكفاءة استخدام هذه التكنولوجيا.

البرنامج الفرعي ٢
السياسات الاجتماعية المتكاملة

الهدف

١٨-١٨ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحقيق التعاون الإقليمي في مجال الدعوة وتعزيز السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة التي تراعي خصائص المنطقة وثقافتها وتكون ذات توجه عملي.

الاستراتيجية

١٨-١٩ تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي داخل اللجنة بشعبة التنمية الاجتماعية، التي تضطلع بدور مهم في مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشاكل اجتماعية من قبيل عدم التوازن في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحاجة إلى اعتماد سياسات اجتماعية متكاملة وشاملة، والحاجة إلى التصدي للأثر الاجتماعي والثقافي للعولمة على المجتمع، بما في ذلك عدم تكافؤ توزيع الفوائد المجنية من تحرير التجارة، والنمط السريع للتغير التكنولوجي. ولذلك سيوجه البرنامج الفرعي نحو الأخذ بنهج كلي ومتكامل إزاء التنمية الاجتماعية يقوم على الحق في التنمية، وتعزيز القيم الإيجابية الثقافية والاجتماعية. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، فإن وضع السياسات من أجل التنمية الاجتماعية سيظل يشكل أحد الأولويات.

١٨-٢٠ وفي سياق اضطلاع البرنامج الفرعي بالولايات المنوطة به، فإنه سيتبع الاستراتيجيات التالية:

(أ) تعزيز السياسات والنهج والمنهجيات والبرامج المركزة التي تراعي نوع الجنس والتي تسهم في تعزيز التكامل والاندماج والمساواة في الميدان الاجتماعي؛

(ب) تقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن وضع سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة استنادا إلى البحوث، والمشاريع الرائدة، وأفضل الممارسات، والتي تأخذ في الاعتبار الروابط القوية والمتشابكة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الفقر والبطالة، والتعليم المرتبط بالعمالة، وتمكين المرأة، والتكامل الاجتماعي، والسكان والتنمية الحضرية والمساكن؛

(ج) القيام، عن طريق اللجنة، بتوفير منتدى لإقامة وصلات ثابتة للربط الشبكي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين جميع الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية الاجتماعية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومن أجل تعزيز المشاركة الشعبية والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية عموما والإدارة الحضرية بوجه خاص، كمطلب لا بد منه لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية؛

(د) تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في تعزيز المؤسسات وقدرة الآليات الوطنية والإقليمية بما يؤدي إلى استجابات إقليمية متكاملة وإجراءات متضافرة فيما يتعلق بجداول أعمال المؤتمرات العالمية؛

(هـ) مساعدة البلدان الأعضاء في صياغة الاستراتيجيات والسياسات من أجل التنمية البشرية المستدامة وتكامل الإجراءات المتعلقة بالسياسات، مع إيلاء الاعتبار بوجه خاص للحد من الفقر والبطالة، والتركيز على الشباب والمرأة، عن طريق تحسين فرص الحصول على التعليم الأفضل ورفع مستوى المهارات بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية ستقوم اللجنة بإجراء دراسات استقصائية ميدانية وتحليلات بشأن حالة عمالة الشباب والمرأة، وحالة العرض والطلب من القوى العاملة، ورابطات الأعمال التجارية، وإدخال تحسينات على سياسات العمالة، وإمكانية تبادل اليد العاملة بين البلدان الأعضاء، وبشأن تقديم المشورة أو تنفيذ المشاريع المتعلقة بفرص العمالة الذاتية؛

(و) المساهمة في زيادة الوعي بالقضايا الجنسانية عن طريق القيام بالحملات في وسائط الاتصال، وتنظيم الاجتماعات وحلقات العمل بشأن القضايا الحاسمة، وبناء قدرات الآليات الوطنية من أجل تمكين المرأة والنهوض بها عن طريق الدعوة إلى نهج يقوم على المساواة والإنصاف بين الجنسين في المنطقة، بما في ذلك إدماج المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج؛

(ز) تقديم الدعم للبلدان الأعضاء والسلطات المحلية في إعداد السياسات والبرامج الملائمة والابتكارية المتكاملة بشأن السكان والتنمية، وتحسين البيئة العمرانية، ودعم الشراكة بين الحكومات والمجالس البلدية، وزيادة القدرة على المشاركة الشعبية في التنمية الحضرية على المستوى المحلي، ولا سيما في المدن والمناطق الحضرية الأخرى؛

(ح) إيلاء اهتمام خاص لعمليات التعمير في مراحل ما بعد الصراع على نحو يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للتنمية.

الإنجازات المتوقعة

١٨-٢١ تشمل الإنجازات المتوقعة مايلي: (أ) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على إعداد السياسات والبرامج التي تنطوي على القيم الثقافية المتميزة؛ (ب) زيادة آليات الربط الشبكي من أجل التنمية الاجتماعية بين الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي؛

(ج) تحسين قدرة راسمي السياسات على إعداد السياسات والتدابير والآليات والبرامج من أجل تنفيذ المشاريع الرامية إلى توفير فرص العمالة المنتجة للسكان؛ (د) زيادة استجابة راسمي السياسات لصوغ السياسات والبرامج والآليات التي تراعي نوع الجنس، وفهم القضايا الرئيسية التي ينطوي عليها تمكين المرأة والتوعية بأهمية إدراج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية؛ (هـ) تحسين قدرة راسمي السياسات على التصدي في استراتيجياتهم للقضايا السكانية والقضايا الحاسمة فيما يتعلق بالإدارة الحضرية السليمة وأمن الحيازات.

مؤشرات الإنجاز

١٨-٢٢ تشمل مؤشرات الإنجاز مايلي: (أ) عدد بلدان اللجنة التي تقوم بإعداد وتنفيذ السياسات الاجتماعية الملائمة؛ (ب) عدد اللجان والمشاريع المشتركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المحلى على كل من المستوى الإقليمي والوطني والمحلي؛ (ج) زيادة عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء من أجل التقليل من الفقر والبطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء، وضمان التعليم و/أو التدريب التقني الكافيين للفقراء؛ (د) عدد البلدان والمؤسسات التي تدمج المنظور الجنساني في سياساتها وخططها وإحصاءاتها، مما يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة عدد الفقيرات اللائي بدأن أعمالهن التجارية الخاصة بهن، والتغييرات في التشريعات لصالح المرأة، وزيادة عدد البلدان المنضمة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (و) زيادة عدد القضايا السكانية والقضايا الحاسمة المتعلقة بالإدارة الحضرية السليمة في استراتيجيات راسمي السياسات.

البرنامج الفرعي ٣
تسخير التحليلات والتنبؤات الاقتصادية لأغراض التنمية الإقليمية

الهدف

١٨-٢٣ هدف هذا البرنامج الفرعي هو زيادة قدرة البلدان الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم تقديرات كمية للبيانات والاتجاهات الاقتصادية.

الاستراتيجية

١٨-٢٤ تناط المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي داخل اللجنة بشعبة التحليل الاقتصادي.

١٨-٢٥ ستوجه الاستراتيجية إلى ثلاث قضايا مترابطة هي: (أ) أداء واتجاهات الاقتصاد الكلي؛ (ب) تحليل أداء قطاعات الإنتاج؛ (ج) التنبؤ الاقتصادي. وسيتطلب تنفيذ البرنامج تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في إعداد السياسات الاقتصادية المناسبة ووضع الاستراتيجيات استجابة للتحديات والفرص الجديدة. ومن ثمَّ، سيتم في إطار البرنامج الفرعي إجراء عمليات الاستعراض والتقييم والتحليل المتعمقة للحالة والاتجاهات الاقتصادية في المنطقة بغرض تزويد البلدان الأعضاء بالمعلومات والأدوات التي تمكنها من أن تلبي على نحو فعال الاحتياجات الإقليمية والوطنية في مجال رسم السياسات والتخطيط، وأن تسهم في تحقيق التكامل الإقليمي.

١٨-٢٦ وسيضطلع البرنامج الفرعي أيضا بإجراء تحليل للاتجاهات الرئيسية في قطاعات الإنتاج بالاقتصاد، وسيضطلع كذلك بإجراء دراسات اقتصادية مقارنة بين مجموعة أو مجموعة فرعية من قطاعات مختارة للخدمات والإنتاج في البلدان الأعضاء لتقييم مواطن القوة النسبية لهذه القطاعات على الصعيدين المحلي والإقليمي. وفضلا عن

ذلك، سيجري البرنامج الفرعي تحليلا لقضايا الاقتصاد الكلي وأداء قطاعات الإنتاج باستخدام الأدوات الراهنة للتحليل والتنبؤ والمحاكاة المتعلقة بالسياسات. وسيتابع الاتجاهات والتحولات الاقتصادية الدولية ذات الصلة بالاقتصادات الوطنية والإقليمية، وبخاصة تحليل لآثارها على العمالة والقضايا الاجتماعية الأخرى. وسيجرى أيضا تحليل للأسواق المالية الإقليمية وتعبئة الموارد المالية؛ والتطورات الضريبية؛ واتجاهات الديون الأجنبية والمحلية؛ والنظم المصرفية وأسواق الائتمانات، والاتجاهات في مجال تزايد القدرة التنافسية. وسيقدم الدعم إلى البلدان الأعضاء لكي تزيد من قدرتها على التحليل الاقتصادي واتخاذ القرارات على جميع المستويات. وسيجري تحقيق ذلك عن طريق تنظيم برامج التدريب وإعداد المواد التدريبية وتوفير المساعدة التقنية، مع التركيز على جوانب المهارات التحليلية لتنمية الموارد البشرية واستخدام مجموعة متوائمة من مؤشرات وأدوات الاقتصاد الكلي والجزئي، فضلا عن نماذج التنبؤ الاقتصادي ومؤشرات التنمية المتعددة الأبعاد والتخصصات.

١٨-٢٧ وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء وأثرها على قضايا العمالة والقضايا الاجتماعية.

الإنجازات المتوقعة

١٨-٢٨ ستشمل الإنجازات المتوقعة مايلي: (أ) استخدام صانعي القرارات لمتغيرات واتجاهات الاقتصاد الكلي ، والاتجاهات الرئيسية في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية؛ (ب) زيادة استخدام البلدان الأعضاء لمؤشرات التكامل الاقتصادي؛ (ج) تحسين قدرة البلدان الأعضاء ورابطات الأعمال التجارية على رصد اتجاهات الإنتاجية وأداء قطاعات الإنتاج؛ (د) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على تقييم حالتها الاقتصادية النسبية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحسين قدرة صانعي القرار في البلدان الأعضاء على التدخل في الوقت المناسب.

مؤشرات الإنجاز

١٨-٢٩ تشمل مؤشرات الإنجاز مايلي: (أ) زيادة عدد البلدان التي تستخدم نماذج التنبؤ الاقتصادي ومؤشرات التنمية المتعددة الأبعاد والمتعددة التخصصات؛ (ب) عدد التقارير الاقتصادية الإقليمية التي يتم نشرها بالاستعانة بمؤشرات التكامل الإقليمي التي وضعتها اللجنة؛ (ج) عدد البلدان الأعضاء التي تستخدم المؤشرات الاقتصادية في تقييم أداء قطاعات الإنتاج؛ (د) زيادة عدد التقييمات التي أعدتها البلدان الأعضاء لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها، ولحالاتها الاقتصادية النسبية.

البرنامج الفرعي ٤
التكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة

الهدف

١٨-٣٠ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في تيسير تدفقات السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود، من أجل مواجهة التحديات التي يشكلها الاتجاه صوب العولمة.

الاستراتيجية

١٨-٣١ تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي داخل اللجنة بشعبة العولمة والتكامل الإقليمي. وتشمل الاستراتيجية أربعة مكونات يكمل بعضها البعض وهي:

(أ) تحقيق تكامل الأسواق الإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الناشئة. وسيكون التركيز على تيسير تدفقات السلع والخدمات والأشخاص عبر الحدود، وذلك من خلال:

'١' التطوير المستمر للنظام المتكامل للنقل في المشرق العربي الذي بدأ بالفعل. وابتغاء لذلك سيستهدف البرنامج الفرعي إبرام اتفاقات إقليمية حول مواءمة معايير مكونات وسائط شبكة النظام المتكامل للنقل في المشرق العربي، وتطوير قاعدة بيانات إقليمية للنقل، عن طريق المواءمة والوصل الشبكي للمعلومات الإحصائية من النظم الوطنية، فضلا عن صياغة إطار منهجي للتحليل والتطبيق في مجال السياسة العامة؛

'٢' تحسين التجارة والسياحة فيما بين الدول العربية بواسطة تيسير عبور الحدود من المرافئ، وداخليا بواسطة تخفيض الإجراءات الجمركية والتشغيلية؛

'٣' التعاون مع اللجان الإقليمية في وضع مخططات تنفيذية لبناء قدرة البلدان الأعضاء على استحداث وصلات برية وبحرية أقاليمية؛

'٤' تعزيز اتفاقات الأمم المتحدة التي من قبيل اتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية لعام ١٩٦٥ والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري لعام ١٩٧٥؛

'٥' النهوض باعتماد وتنفيذ توصيات المبادرات العالمية مثل مبادرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بمركز تسهيل إجراءات وممارسات الإدارة والتجارة والنقل وبرنامج كفاءة التجارة التابع للأونكتاد؛

'٦' تنظيم حملات للتوعية بدور منطقة التجارة الحرة العربية وغيرها من الاتفاقات الثنائية بغية تهيئة أكثر فعالية للبلدان الأعضاء لتحرير التجارة وبناء قدرة إقليمية في هذا المجال؛

(ب) الاستجابة لاتجاهات تحرير التجارة على الصعيد العالمي من أجل التقليل إلى أدنى حد من التهديدات المحتملة واغتنام الفرص التي يوفرها ما يلي:

'١' الرصد عن كثب للاتجاهات المتبلورة للنظم التجارية الإقليمية والعالمية الجديدة وتحليلها مع تركيز خاص على منطقة التجارة الحرة العربية ومنظمة التجارة العالمية؛

'٢' عقد اجتماعات للخبراء وحلقات عمل حول بناء القدرات من أجل إعداد أكثر فعالية للبلدان الأعضاء للاشتراك في الجولات القادمة من المفاوضات المتعددة الأطراف وصياغة استراتيجية متضافرة بشأن القضايا التي تحظى باهتمام مشترك؛

'٣' تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان الأعضاء بشأن مختلف المسائل المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية ومنظمة التجارة العالمية وكذلك بشأن اتفاقات الشراكة؛

(ج) مساعدة البلدان الأعضاء على رسم سياسات كفؤة لتصدير المنتجات الرئيسية والتبادل التجاري فيما بين الدول العربية بغية وقف تراجع حصة منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في التجارة الدولية وتحسين أدائها التجاري على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولأجل الاستفادة من المنافسة الدولية المتزايدة، ستقدم المشورة إلى البلدان الأعضاء حول سبل تحسين فرص المنافسة الحرة في الأسواق المحلية أمام المنتجات والخدمات المستوردة. كما سيدرس البرنامج الفرعي الأثر السلبي الذي يمكن أن

يترتب على المنافسة بالنسبة للسلع المنتجة محليا ويقدم المشورة بشأن سبل ووسائل تنمية القدرة المحلية على المنافسة؛

(د) تعزيز التنمية الإقليمية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتحقيقا لهذه الغاية سيشمل البرنامج الفرعي ما يلي:

'١' استعراض وتقييم وتحليل السياسات القائمة المتعلقة بالائتمان والاستثمار وكذلك الحوافز، والأوساط القانونية في بلدان أعضاء مختارة وإجراء مقارنات مع قصص نجاح منتقاة، مثل قصة نجاح كوريا واليابان، مع تركيز خاص على الحوافز داخل المنطقة؛

'٢' صياغة توصيات محددة لتحسين القوانين واللوائح والحوافز المتعلقة بالاستثمارات لزيادة اجتذاب البلدان الأعضاء للاستثمارات المحلية والأجنبية إلى حد كبير مع تركيز خاص على تدفقات رأس المال داخل المنطقة وعائد رأس المال المستثمر خارج المنطقة؛

'٣' صياغة اتفاقات بشأن تلك التوصيات لتعتمدها كل من البلدان الأعضاء.

الإنجازات المتوقعة

١٨-٣٢ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة تيسير تدفقات السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود فيما بين البلدان الأعضاء؛ (ب) زيادة الوعي بين البلدان الأعضاء بالتحديات التي تواجه اقتصاداتها وبالفرص التي توجدها نظم التجارة الإقليمية والدولية؛ (ج) زيادة جاذبية البلدان الأعضاء للاستثمارات المحلية والأجنبية والاستثمارات داخل المنطقة؛ و (د) زيادة القدرة التصديرية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

مؤشرات الإنجاز

١٨-٣٣ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تقبل و/أو تعتمد مخططات المواءمة المقترحة من اللجنة من أجل تيسير التدفق عبر الحدود للسلع والأشخاص ورأس المال؛ (ب) عدد البلدان التي تستجيب لمبادرات اللجنة المتعلقة بالعولمة والتكامل الإقليمي؛ (ج) عدد البلدان الأعضاء التي توافق على التوصيات والخطط الخاصة بتعزيز اجتذاب محيط الأعمال التجارية للاستثمارات المحلية والأجنبية و/أو تعتمد هذه التوصيات والخطط؛ (د) عدد البلدان التي تعتمد سياسات تصدير كفؤة ينتج عنها زيادة أداء الصادرات.

البرنامج الفرعي ٥
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التكامل الإقليمي

الهدف

١٨-٣٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى زيادة قدرات البلدان الأعضاء على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لغرض تنميتها.

الاستراتيجية

١٨-٣٥ تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي داخل اللجنة بشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وسيقدم هذا البرنامج الفرعي الدعم فيما يتعلق بوضع السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبنيتها الأساسية وتطبيقاتها. ومن أجل ذلك سيغتنم البرنامج الفرعي قدرة الأمم المتحدة على عقد الاجتماعات ويستهدف تشكيل شراكات بين مختلف أصحاب المصلحة الإقليميين. وسيعتمد على الأنشطة الإقليمية القائمة ويضيف إلى قيمتها عن طريق العمل على حشد هذه الجهود وزيادتها بواسطة تيسير التنسيق والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير

الحكومية والقطاع الخاص، فضلا عن المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة. كما سيتابع القضايا المتصلة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية فضلا عن المسائل المحددة في إعلان الألفية التي تهم البلدان الأعضاء في اللجنة.

١٨-٣٦ وقد أفسح التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال المجال لإمكانات لم يسبر غورها يمكن أن توظف لخدمة التنمية المستدامة وتمكِّن بلدان اللجنة من الاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أن التحدي الذي تفرضه على البلدان النامية الفجوة الرقمية المتزايدة الاتساع قد أدى إلى عدد من المبادرات التي تستهدف وقف هذا الاتجاه وتحويله إلى فرصة رقمية. ومن أهم هذه المبادرات فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال التي تقودها الأمم المتحدة والتي بدأت عملها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وهي مبادرة ذات مفهوم عالمي ولكنها تهدف إلى أن تكون إقليمية وخاصة من حيث تلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية، وبخاصة احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة.

١٨-٣٧ وسينظم هذا البرنامج الفرعي حملات لأصحاب المصلحة ويساعد في وضع برامج عريضة القاعدة بغية زيادة الوعي بين متخذي القرارات وكبار المسؤولين في المنطقة فيما يتعلق بأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال والآثار المترتبة عليها بالنسبة لمختلف القطاعات وبالنسبة للسياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية. وسيسعى للدعوة عن طريق تنظيم حلقات دراسية إقليمية لواضعي السياسات، مما ييسر وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

١٨-٣٨ وسينشئ هذا البرنامج الفرعي باعتباره وحدة إقليمية آليتَي تعاون وتنسيق بين الأطراف الفاعلة الإقليمية، سواء على المستوى العام والخاص، المشتركة في أنشطة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تعزيز الترابط والتآزر وتحديد المساعي المشتركة. كما سيجري دراسات تفصيلية من أجل مواءمة المعايير والبروتوكولات المتعلقة بالربط الإلكتروني.

١٨-٣٩ وسيرصد البرنامج الفرعي، من المنظور الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، طلبات الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتصلة بتسخير هذه التكنولوجيا لأغراض التنمية ويقيِّم هذه الطلبات، ويقدم توصيات في هذا الصدد. وبهذا يكون هذا البرنامج الفرعي بمثابة حفاز لتجميع الخبرات.

الإنجازات المتوقعة

١٨-٤٠ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة استجابة البلدان الأعضاء للسياسات المتكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التنمية؛ (ب) تحسين الاتصال داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها؛ (ج) زيادة التأثير الإيجابي على ميادين إنمائية مختارة من خلال الاستفادة على نطاق أوسع بالتطبيقات الواعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبقصص النجاح؛ (د) تحسين فرص حصول الفئات الفقيرة من سكان المنطقة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأجل تضييق الفجوة الرقمية.

مؤشرات الإنجاز

١٨-٤١ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي توافق على توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصال و/أو تعتمدها؛ (ب) عدد المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني المشتركة في مشاريع الربط الشبكي على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) عدد البلدان التي تضطلع بتطبيقات واعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ (د) الزيادة في عدد البرامج ومرافق التدريب في

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تستهدف الفئات الأشد حرمانا في المجتمع.

البرنامج الفرعي ٦
الاستفادة بالإحصاءات المقارنة في تحسين التخطيط وصنع القرار

الهدف

١٨-٤٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تحسين القدرة الإحصائية لدى بلدان المنطقة من أجل اتخاذ القرارات عن اطلاع وتحسين إتاحة المعلومات الإحصائية المقارنة في الوقت المناسب.

الاستراتيجية

١٨-٤٣ ستقوم وحدة تنسيق الإحصاءات بتنسيق أنشطة هذا البرنامج الفرعي، وتقدم تقريرها إلى نائب الأمين التنفيذي. وستضطلع بهذه الأنشطة بالتعاون مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة في مجال استخدام المفاهيم والمنهجيات الإحصائية المتجانسة والاستبيانات الإحصائية المتفقة مع المعايير الإحصائية المعترف بها دوليا في أمانة اللجنة وخارجها. وهذا سيسهم في تطوير الإحصاءات والمؤشرات الموثوق بها والآنية الموحدة والملائمة الخاصة بالإقليم أو البلد التي يحتاجها واضعو السياسات والمحللون وصانعو القرارات والقائمون على المشاريع العامة والخاصة والباحثون والمنظمات الإقليمية والدولية في منطقة اللجنة. كما أنه سيلبي الطلب الناشئ عن ضرورة إعداد إحصاءات ومؤشرات لمتابعة توصيات المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة.

١٨-٤٤ وستضطلع شعبة التنمية المستدامة والإنتاج بإعداد الإحصاءات والمؤشرات الخاصة بالمنطقة للوفاء الفعال بمقتضيات وضع السياسات والتخطيط في البلدان الأعضاء في اللجنة، في المجالات المتخصصة مثل الزراعة والصناعة والطاقة والموارد المائية والإحصاءات والمؤشرات البيئية وغيرها من نظم الإحصاءات والمؤشرات الإنمائية. كما ستقدم الخدمات الاستشارية والتدريب بهدف زيادة القدرة التقنية لدى بلدان المنطقة.

١٨-٤٥ وستضطلع شعبة التنمية الاجتماعية بإعداد الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية الخاصة المطلوبة للوفاء الفعال باحتياجات وضع السياسات الاجتماعية في البلدان الأعضاء في المجالات المتخصصة مثل البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، والسكان والتعليم والبطالة والتحضر وغير ذلك من نظم الإحصاءات. كما ستقدم الخدمات الاستشارية والتدريب بهدف زيادة القدرة التقنية لدى بلدان المنطقة.

١٨-٤٦ وستتولى شعبة التحليل الاقتصادي مسؤولية زيادة القدرة التقنية لدى بلدان المنطقة و، بصفة خاصة، تطبيق البلدان الأعضاء في اللجنة لنظام الإحصاءات القومية لعام ١٩٩٣ وبرنامج المقارنات الدولية بغية إعداد إحصاءات مقارنة لتعادل القوة الشرائية تفي بفعالية احتياجات وضع السياسات والتخطيط في تلك البلدان وإعداد ما يتعلق بالمنطقة من الإحصاءات الاقتصادية ومؤشرات التنمية المستدامة.

١٨-٤٧ وستضطلع شعبة العولمة والتكامل الإقليمي بإعداد الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتدفقات السلع والأشخاص ورأس المال فيما بين الدول الأعضاء على المستوى الدولي ومستوى المنطقة الإقليمية، فضلا عن المؤشرات في مجالات الفضاء والنقل والبنية الأساسية والتكامل الإقليمي. كما ستقدم الخدمات الاستشارية والتدريب بهدف زيادة القدرة التقنية لدى بلدان المنطقة.

١٨-٤٨ وستتيح أنشطة هذا البرنامج الفرعي للجنة القيام بدور مركز تنسيق للمنطقة جنبا إلى جنب مع الشعبة

الإحصائية بالأمم المتحدة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بجمع وتجهيز وإعداد البيانات الخاصة واستكمال قواعد البيانات التي تتشارك فيها تلك الوكالات. وستستخدم هذه البيانات كمدخلات لعدد من الدراسات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية من أجل جميع البرامج الفرعية للجنة. ومن شأن هذا أن يعزز تكامل المعلومات داخل اللجنة وبين اللجنة وجميع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. كما سيتم الإسهام في بناء القدرة الإحصائية لدى البلدان الأعضاء عن طريق تقديم المساعدة إليها في مجال تحديث القدرات الإحصائية لكوادرها الوطنية وتحسين هياكلها الأساسية الإحصائية وتوسيع نطاقها، وفقا للمعايير والمفاهيم والمنهجيات الدولية، من أجل تيسير تنفيذ التوصيات والبرامج الدولية.

١٨-٤٩ وسيجري مساعدة البلدان الأعضاء على اعتماد الإحصاءات الاقتصادية ومؤشرات القياس والحسابات الوطنية والانتفاع بها، وبصفة رئيسية مؤشرات التنمية المستدامة، اللازمة لرصد السياسات الإنمائية فضلا عن اتخاذ تدابير تصحيحية وتعديل السياسات الاقتصادية. وستعد مجموعة أساسية من مؤشرات القياس والإحصاءات الاجتماعية لكي تعتمدها البلدان الأعضاء في اللجنة بغية رصد الجوانب المختلفة للأهداف الإنمائية التي حددتها خطة تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، مثل البطالة والفقر والقضايا الجنسانية وغيرها من القضايا. وستعزز الأنشطة التعاون وتبادل المعلومات والآراء والخبرات فيما بين الوكالات الإحصائية الوطنية في المنطقة بغية تعزيز التواؤم والتكامل الإقليمي وتحسين الدور الذي تقوم به المنطقة على الساحة الدولية فيما يتعلق بالإحصاءات.

الإنجازات المتوقعة

١٨-٥٠ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة القدرة الوطنية على إعداد ونشر إحصاءات جيدة؛ (ب) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على تطبيق نظام الحسابات القومية المقارنة؛ (ج) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على إعداد واستخدام الإحصاءات والمؤشرات القطاعية لقياس الإنتاجية والكفاءة ورصد السياسات الإنمائية في القطاعات المعنية، وبخاصة مؤشرات وإحصاءات التنمية المستدامة في المجالات الجديدة التي من قبيل المنظور الجنساني للفقر؛ (د) زيادة إنتاج البلدان الأعضاء لمجموعة أساسية من المؤشرات الاجتماعية اللازمة لرصد سياسات التنمية الاجتماعية واستخدامها لتلك المؤشرات.

مؤشرات الإنجاز

١٨-٥١ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تستخدم الوسائل الإحصائية والمعايير الإحصائية الدولية لتحليل البيانات؛ (ب) زيادة إتاحة البيانات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بواسطة استخدام حسابات وطنية آنية وموثوق بها وقابلة للمقارنة؛ (ج) زيادة استخدام الإحصاءات والمؤشرات القطاعية، لا سيما فيما يتعلق بمؤشرات وإحصاءات التكامل الإقليمي في المجالات الجديدة؛ (د) زيادة إدراج المؤشرات الاجتماعية الأساسية في عملية اتخاذ القرارات.

الولايات التشريعية

البرنامج ١٨
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

قرارات الجمعية العامة

~~٤٩/١٠٣ الأغذية والتنمية الزراعية (البرنامجان الفرعيان ١ و٤)~~

~~٥١/١٧٦ تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (البرنامجان الفرعيان ٢ و٥)~~

~~٥٢/١٠٠ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين (جميع البرامج الفرعية)~~

~~٥٢/١٩٤ دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر (البرنامجان الفرعيان ٢ و٤)~~

~~٥٢/١٩٥ دور المرأة في التنمية (البرنامجان الفرعيان ٢ و٤)~~

~~٥٢/١٩٦ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (البرامج الفرعية ٢ و٣ و٤)~~

~~٥٣/١٥٥ الحق في التنمية (البرنامجان الفرعيان ٢ و٣)~~

~~٥٣/١٩٨ تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (البرامج الفرعية ٢ و٣ و٤)~~

٥٥/٢ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (جميع البرامج الفرعية)

٥٦/٧٦ نحو إقامة شراكات عالمية (جميع البرامج الفرعية)

٥٦/٩٥ متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

٥٦/١١١ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (جميع البرامج الفرعية)

٥٦/١٣٢ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرية للجمعية العامة (جميع البرامج الفرعية)

٥٦/١٥٠ الحق في التنمية (جميع البرامج الفرعية)

٥٦/١٧٧ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (جميع البرامج الفرعية)

١٨٨/٥٦ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (البرنامجان الفرعيان ١ و ٥)

١٨٨/٥٦ دور المرأة في التنمية (جميع البرامج الفرعية)

١٨٩/٥٦ تنمية الموارد البشرية (جميع البرامج الفرعية)

٢٢٦/٥٦ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (البرنامجان الفرعيان ١ و ٥)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦/١٩٩٦ التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٣)

٤٣/١٩٩٨ إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (جميع البرامج الفرعية)

٥/١٩٩٩ القضاء على الفقر، وبناء القدرات (جميع البرامج الفرعية)

٢١/٢٠٠١ التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة (جميع البرامج الفرعية)

٣٠/٢٠٠١ إنشاء لجنة استشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التقني تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (البرنامجان الفرعيان ١ و ٥)

~~استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها~~

~~٤٣/١٩٩٨ إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (جميع البرامج الفرعية)~~

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٢٠ (د-٢٠) اعتماد إعلان بيروت (جميع البرامج الفرعية)

٢٣٧ (د-٢١) إنعاش القطاعات الاقتصادية في فلسطين (جميع البرامج الفرعية)

البرنامج الفرعي ١
الإدارة المتكاملة للموارد الإقليمية لغرض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

~~١٩٤/٤٧ بناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١~~

~~١١١/٤٩ تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية~~

~~٥٠/١٢٦ توفير مياه الشرب والمرافق الصحية~~

٥٥/١٨٧ التعاون في مجال التنمية الصناعية

٥٥/١٩٨ تعزيز أوجه التكامل فيما بين الصكوك الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة

٥٥/١٩٩ الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٥٦/١٩٢ حالة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣

٥٦/١٩٦ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

٥٦/١٩٩ حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

٥٦/٢٠٠ تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٩٩١/٨٥ تنمية الموارد المائية والتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مار دل بلاتا

١٩٩١/٨٦ تنمية موارد الطاقة واستخدامها بكفاءة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٣٣ (د-٢١) تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في اللجنة في ميدان تقاسم الموارد المائية

٢٣٤ (د-٢١) ترشيد وزيادة كفاءة استخدام الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة

قرار لجنة التنمية المستدامة

١/٦ النُّهُج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة

البرنامج الفرعي ٢
السياسات الاجتماعية المتكاملة

قرارات الجمعية العامة

~~٥١/١٧٧ تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)~~

~~٥٢/٢٥ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية~~

٥٢/١٩٤ دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر

~~٥٣/١٢٠ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين~~

~~٥٣/١٤٦ حقوق الإنسان والفقر المدقع~~

٥٣/١٨٣ تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٥٥/١٠٦ حقوق الإنسان والفقر المدقع

٥٥/٢١٠ تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك الاقتراح القاضي بإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر

٥٦/١١٣ التحضير للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها

٥٦/١١٤ دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

٥٦/١١٥ تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين

٥٦/١١٧ السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

٥٦/١٢٩ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

٥٦/٢٠٥ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بإجراء استعراض وتقييم شاملَين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

٥٦/٢٢٨ متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٩٩٧/١٧ الاستنتاجات المتفق عليها للجنة مركز المرأة بشأن مجالات الاهتمام الرئيسية المحددة في منهاج عمل بيجين

~~١٩٩٨/٤٣ إدماج منظور الجنسين في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة~~

١٩٩٨/٤٤ التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة

٢٠٠٠/١ متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

٢٠٠٠/١٠ مواصلة تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، من جانبهم ولفائدتهم وبالتعاون معهم

البرنامج الفرعي ٣
تسخير التحليلات والتنبؤات الاقتصادية لأغراض التنمية الإقليمية

قرارات الجمعية العامة

~~٤٨/١٨٠ مباشرة الأعمال الحرة والخصخصة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة~~

~~٤٩/٩٧ تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف~~

~~٤٩/١٠١ ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة~~

~~٥٠/٩١ التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة~~

~~٥٢/١٨٠ التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية~~

~~٥٢/١٨٦ تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة~~

~~٥٢/١٩٦ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية~~

~~٥٢/٢٠٥ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية~~

~~٥٣/١٥٥ الحق في التنمية~~

~~٥٣/١٦٩ دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل~~

~~٥٣/١٧٠ التجارة الدولية والتنمية~~

~~٥٣/١٧٥ تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية~~

٥٦/١٨١ نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ٤
التكامل الإقليمي والتكيُّف مع العولمة

قرارات الجمعية العامة

~~٥١/١٧٢ الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة~~

~~٥٢/١٨٤ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية~~

~~٥٣/١٧٧ التعاون في ميدان التنمية الصناعية~~

٥٢/١٨٠ التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية

٥٣/١٩٧ السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥

٥٤/١٩٧ نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

٥٥/١٩١ دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

٥٥/٢٧٩ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

٥٦/١٦٥ العولمة وأثرها على التمتع التام بحقوق الإنسان

٥٦/١٧٨ التجارة الدولية والتنمية

٥٦/١٨١ نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية

٥٦/١٨٤ تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

٥٦/٢٠٢ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

٥٦/٢٠٩ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٣٥ (د-٢١) اعتماد الاتفاق المتعلق بطرق الربط بين بلدان المشرق العربي

البرنامج الفرعي ٥

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الإقليمية

قرار الجمعية العامة

٥٤/٢٣١ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

~~١٩٩٣/٥ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣~~

١٩٩٧/١ الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل وسهولة الوصول إليها من جانب جميع الدول

البرنامج الفرعي ٦

الاستفادة بالإحصاءات المقارنة في تحسين التخطيط والقرارات المتعلقة بالسياسات

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٩٩٣/٥ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣